مؤقت

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

الجلسة ٤٣٢٣ (الاستئناف ١)
الأربعاء، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد كننغهام	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوكرانيا	السيد كوتشينسكي
	أيرلندا	السيد كوني
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	السيد وارد
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيزو
	مالي	السيد كاسي
	موريشيوس	السيد نيوور
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	النرويج	السيد كولبي

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، ١٥-٢٦ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/2001/521)

01-39043 (A)
0139043

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): بوصفي عضواً في بعثة مجلس الأمن، أؤيد تماماً البيان الذي أدلى به السفير لفيت لدى عرضه لتقرير البعثة. وأعرب عن تقديري لقيادته وأشاركه إشادته بالأمانة العامة ولبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أوجه شكري أيضاً إلى الأمين العام على تأكيده الخاص لعدد من المسائل التي سلطت اللجنة الضوء عليها في تقريرها. وأود أن أشدّد على عدد قليل من النقاط الأساسية.

فكما أوضح السفير لفيت، ما زالت هناك شواغل خطيرة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية في كافة أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. والأمر يبعث على القلق بصفة خاصة بالنسبة للمناطق التي تجلو عنها قوات فضّ الاشتباك والمناطق التي ستنسحب إليها هذه القوات. ومن شأن نشر مراقبي حقوق الإنسان والبعثة، كما أشار الأمين العام، أن يساعد على طمأنة السكان إلى اهتمامنا وتصميمنا على أن يكون من معاني السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضاً أن بإمكانهم الحياة في جو تسوده السلامة والأمن. وتتجلى الشواغل التي تساورنا على النحو الواجب في الفقرة ١٢٣ من تقريرنا.

وقد أكّدنا أيضاً في الفقرة ١٢٦، وزادها السفير لفيت تفصيلاً، أهمية تحرك الحوار الوطني قدماً إلى الأمام بأسرع ما يمكن. ولا شك أن الحوار الوطني سينطلق بسرعة صوب تحديد طابع الإدارة المدنية في مناطق الانسحاب وتنظيمها.

وأود أن أشدّد تشديداً خاصاً على الفقرة ١٣١ من تقريرنا. فنحن نصر على الاحترام الكامل من جانب جميع الأطراف لحقوق الإنسان الخاصة بشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وطالبنا بالتسريح الفوري للجنود الأطفال وإعادة دمجهم في المجتمع. فلا بد من وضع حد لتجنيد الأطفال. ولا بد من أن تكون الإجراءات التي تتخذها الأطراف في هذا الصدد قابلة للتحقق. وينبغي أيضاً أن يكون من الواضح للجميع أنه لا تسامح مع الإفلات من العقاب على جرائم الحرب وأنه لا بد من خضوع مجرمي الحرب للمساءلة.

وقد جرؤت على الأمل في أن تستغل الدول الأعضاء المتورطة في هذا الصراع، وقد تكلم بعض ممثليها أمامنا اليوم، هذه الفرصة لإعطائنا بعض تأكيدات بأن مسألة الجنود الأطفال ستلقى اهتمامها الفوري. وبصراحة شديدة، أشعر بخيبة الأمل لأن بعض الوفود الموجودة هنا قد استغلت هذه المرحلة البالغة الأهمية من عملية السلام لإبداء نزوعها للحرب بدلا من التماس الطرق للنهوض بالعملية المذكورة. ولقد قطعت عملية السلام شوطاً أبعد من أن يسمح للأطراف في الصراع بإطلاق الأعيرة اللفظية على بعضها البعض. فأحث هذه الوفود على الاقتصاد في بلاغتها وعلى الكلام عن السلام والمصالحة. فليست هذه مناسبة لتبادل الاتهامات. وكما ذكرت ممثلة جنوب أفريقيا بوضوح في البيان الذي أدلت به هذا الصباح:

> ”وسيتسنى لسكان جمهورية الكونغو الديمقراطية وهم يستعيضون بالسلام عن المدفع أن يركزوا طاقاتهم على تعمير بلدهم“ (أعلاه).

ويتمثل هدفنا في إحلال السلام والأمن في ربوع المنطقة. وأعرب عن ترحيبي بخطة الانسحاب التي فصلتها أوغندا وأحث الآخرين على أن يحذوا حذوها. وأؤيد البعثة في تقديم كل ما يلزم من المساعدة لتسهيل انسحاب أوغندا في وقت قريب.

وختاماً، أود أن أؤكّد أنه لا يجب السماح لأي طرف من أطراف الصراع ولأي بلد من بلدان المنطقة بنصب العراقيل او إعاقة مسيرة السلام بأي شكل آخر. ولا بد للمجتمع الدولي من التعامل بشكل حازم وصارم مع أية استجابة سلبية لعملية السلام. ولا يجب أن يكون هناك أي غموض في هذا الصدد. وعلينا جميعاً أن نتكاتف من أجل وضع حد لمعاناة الشعب الكونغولي.

السيد جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن تقرير البعثة والتقرير الشفوي للسفير لفيت صباح اليوم قالا كل ما نحتاج تقريبا إلى قوله عن عمل البعثة، وعما وجدناه وما نحتاج أن نفعله الآن وآمل أن يتحرك المجلس بأكمله على وجه السرعة وبعزم بشأن التوصيات التي طرحناها.

إنني، إلى جانب الآخرين في البعثة، ما زلت معجبا بقيادة السفير لفيت، سواء فيما يتعلق بجوهر البعثة أو بروحها. وإنني أقدم له ثنائي مرة أخرى اليوم.

وأعتقد أيضا أن أسرة الأمم المتحدة في الميدان وموظفي الأمانة العامة الذين أتوا معنا ساعدونا بشكل رائع. لقد كانت هذه أكبر وأطول، ومن المفارقات أنها أسهل، بعثة شاركت فيها حتى الآن، بما في ذلك بعثتي أنا. وأعتقد أن الفريق كله قام بعمل رائع.

ما الذي حققناه؟ أعتقد أن الزمن والأحداث لا بد وأنها ستحدثنا عما حققناه. إننا ننظر إلى ''كوب'' نصفه ممتلئ، حيث قررت كل الأطراف أن تخبرنا – باقتناع معقول حسب اعتقادي – بأنها تؤمن باتفاق لوساكا وستنفذه. ولكننا سمعنا أيضا تلميحات من كل هذه الأطراف حول الكيفية التي تريد بها التأثير على الاتفاق لمصلحتها. وأنا أتفق تماما مع السفير وأرد على ما قاله للتو – إنه كان مرجوا أن نسمع روحا أكثر إيجابية بعض الشيء من الأطراف في النقاش صباح اليوم، وبعضها غائب الآن عن مواصلة النقاش. من مصلحة الأطراف، ومن مصلحة شعوب المنطقة: اغتنام فرصة تركيز اهتمامنا وعزمنا على المتابعة لإحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

كلنا نعلم تماما أن الأطراف ستجد مغريات في أن تنتزع مزايا من مراحل التنفيذ القادمة لحساب مصالحها الفردية. إلا أن المجتمع الدولي ينظر إلى المنطقة برمتها. ونحن، المجتمع الدولي، لن يهمنا أن نستثمر، سياسيا واقتصاديا، بكل ما في كلمة الاستثمار من معنى، في هذا البلد أو ذاك من تلك المنطقة إن لم يكن الاستقرار والرخاء لكل المنطقة احتمالا حقيقيا. ولذلك لا فائدة من أن يسعى طرف إلى تحقيق مصالحه على حساب جيرانه أو على حساب المنطقة برمتها. والذين سيسعون سيحصلون من ذلك على شيئين. أولهما، كما آمل، أن يضغط مجلس الأمن عليهم بشدة، وربما يفعل أسوأ من ذلك. لقد أثبتنا أن بمقدورنا أن نعض، سواء في بعثتنا أو في متابعتنا لتقرير الفريق، ولذلك سيتلقون رد فعل سلبي منا ومن غيرنا في المجتمع الدولي.

ولكن من قصر النظر أيضا على صعيد المصالح، على المديين المتوسط والبعيد، أن يتجاهل أي بلد الحاجة إلى أخذ جيرانه معه إلى الأمام بشكل إيجابي. وأعتقد أن هذه الرسالة هامة جدا وينبغي أن نبعث بها من نقاش اليوم. إننا لا نتهاون، وسوف نتخذ إجراءات صارمة ضد الذين يخرقون نص وروح اتفاق لوساكا. وسوف نعود إلى المنطقة. وسوف نتأكد من أن الوعود التي قطعها لنا كل طرف من الأطراف، بأنه سينفذ اتفاق لوساكا على النحو السليم وسينفذ الخطط الخاصة بمداولات اللجنة السياسية على النحو السليم، سيتم الوفاء بها. وسوف نقيّم الأطراف على هذا الأساس.

ولذلك لن أخوض في تفاصيل كل نقطة. كلنا نعرف ما هي. أريد أن أشدد على كيسانغاني وعلى – الأهمية الرمزية لخروج كيسانغاني من سحابتها القاتمة ومن مشاكلها المباشرة – التي يخففها جزئيا التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ولكنه يسهم فيها جزئيا أيضا – وأن تثبت، بوصفها ثالث أكبر مدن الكونغو، أن التقدم السريع هناك سوف ينفخ روحا إضافية هائلة في عملية تنفيذ السلام برمتها.

وأشيد أيضا ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعتقد أن السفير مرجان، في الوقت الذي يقترب فيه من نهاية خدمته، أدى عملا رائعا. وسنكون محظوظين إذا وجد الأمين العام خلفا له بهذه المهارات. وإن العثور على خلف بهذه المهارات خطوة تالية هامة جدا من بين الخطوات التي لا بد أن تتخذها أسرة الأمم المتحدة.

إنني، مثل غيري، أشعر باكتئاب شديد تجاه بوروندي. ولا أعتقد أن أيا من الأطراف يسهم بالفعل كما ينبغي في عملية السلام: لا الحكومة الحالية – ولا أي من الموقعين التسعة عشر على الاتفاق، ولا غير الموقعين على وجه الخصوص. ولكن عليهم جميعا أيضا أن يتذكروا التحذير الذي وجهناه لهم: لا فائدة على الإطلاق من مواصلة استخدام القوة المسلحة، ولو لمجرد أن أحد الأطراف يعطي، بمفرده، مبررا لأعدائه باستخدام القوة المسلحة.

وأعتقد أن من الضروري إنشاء آلية تفاوض مركزية من أجل بوروندي. وأيا كان من ينوي "المؤدب" (منديلا) إشراكه في الآلية فلا بد لهذا الشخص أن يعمل، أو تعمل، تحت إشرافه أو إشراف من يخلفه، بالاتفاق مع الأمين العام ومنظمة الوحدة الأفريقية. وتوجد أيضا حاجة إلى إسهام إقليمي، وأنا سعيد جدا بأن أسمع أن الرئيس موسيفيني ينوي بالفعل الدعوة لاجتماع في أروشا للمبادرة الإقليمية في الأيام الأولى من شهر حزيران/يونيه. هذه أنباء طيبة لمتابعة بعثتنا، من تلك الناحية.

أخيرا، اتفق تماما مع قول الأمين العام المتوازن جدا صباح اليوم، وعند نهاية بيانه، بأن الأطراف تقف في المقدمة. إنها منطقتهم ومسؤوليتهم، إلا أننا، في مجلس الأمن، أظهرنا أننا جادون. ولا بد أن نضاعف إظهار نفس الجدية في الأسابيع والشهور القادمة إذا أردنا استخلاص إيجابيات ما فعلناه في الأسبوعين الماضيين وحجب السلبيات. فلنتحرك إذن إلى الأمام في كل هذا معا وبهذا القدر من العزم.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أريد بالطبع أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام على البيان الهام الذي أدلى به صباح اليوم. وأسمحوا لي أيضا أن أشكر السفير لفيت على عرضه تقرير البعثة التي أرسلها مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، وأن أؤكد على تقديرنا الكبير للحس القيادي الذي أظهره، طوال الزيارة بصفته رئيس وفد المجلس. والإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير لفيت ينعكس فيها بإخلاص تقييم المجلس وتوقعاته على حد سواء فيما يتعلق بفرص تحقيق السلام في المنطقة.

لقد استمعنا بانتباه إلى كل البيانات التي أدلى بها ممثلو البلدان المعنية. وتكتسب مشاركتهم في هذه الجلسة أهمية كبيرة بالنسبة لنا، حيث أنها إسهام إيجابي آخر في مناقشاتنا مع الزعماء والأطراف في المنطقة. وهي تظهر أيضا إمكانية استمرار المناقشات هنا في نيويورك.

ومما لا شك فيه أن الزيارة كانت ناجحة، حيث يسرت تحقيق بعض الأهداف التي حددها المجلس لنفسه في قراراته المختلفة وفي ولاية البعثة. ويسعدنا ملاحظة أن وقف إطلاق النار ما زال قائما، وأن عملية فض الاشتباك جارية،

وأن نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطا خطوات معينة هامة، وأن انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي الكونغولية مستمر، وأن الحوار بين الفصائل الكونغولية سيبدأ في ١٦ تموز/يوليه باجتماع تحضيري.

وبعبارة أخرى، يسّر الزخم التدريجي الذي أفرزته هذه البعثة توضيح مواقف الجميع بشأن قضايا جوهرية متعلقة بتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، الذي استفاد أثناء البعثة من قوة دفع جديدة ومن الدعم غير المشروط من مختلف أطراف الاتفاق. إننا نرحب بقوة الدفع تلك، وينبغي الحفاظ عليها ومراقبة المجلس لها عن كثب لأن العملية ما زالت هشة وتتطلب من الأطراف المشاركة أن تضطلع بمسؤولياتها بالكامل من أجل تجنب أي انزلاق سيكون ضارا جدا للمنطقة برمتها.

ولا تزال هناك جوانب هامة لهذه العملية يجب تسويتها، وأعني بذلك الانسحاب القاطع للقوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حسبما ينص عليه القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، وإنشاء إدارة مدنية في المناطق التي ستجلو عنها القوات العسكرية. ونرى أن على الأطراف المعنية أن تحترم التزاماتها احتراما تاما في هذا الصدد. والمشاركة التي تحققت في العام الماضي بالذات وتعززت هذا العام بين مجلس الأمن واللجنة السياسية كانت مفيدة للغاية لأنها سمحت بإجراء حوار مباشر وصريح بين كل الأطراف المعنية ومكنت من التغلب على بعض الصعوبات في عملية السلام. ولقد رسخت البعثة الأخيرة لمجلس الأمن هذه الشراكة لصالح السلم والأمن في المنطقة كما استطاعت أن تقيم تقييما سليما تلك الجهود المكثفة والمشكورة التي بذلها كل العاملين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسفير مرجان ممثل الأمين العام، في ظل ظروف عمل بالغة الصعوبة.

أما بالنسبة لبوروندي، فإن بعثة المجلس قد نقلت رسالة واضحة تماما إلى كل الأطراف البوروندية فيما يتعلق بضرورة متابعة الحوار وإنهاء كل أشكال العنف. والمجلس يدرك الصعوبات التي تكتنف العملية الداخلية، وهي الصعوبات التي يمكن أن تتفاقم مع تطور عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى مجلس الأمن أن يتحلى باليقظة في هذا الصدد، وإن كانت الأطراف المعنية في بوروندي مطالبة هي الأخرى باغتنام فرص السلام التي تتاح لها في إطار محادثات أروشا، من خلال الميسر السيد نلسون مانديلا، وأيضا من خلال آلية دائمة للمتابعة يعهد إليها بعملية المراقبة المستمرة للأوضاع.

إن النتائج التي توصلت إليها بعثة المجلس ستتطلب تقييما مستمرا في ضوء تطور الوضع وتنفيذ مختلف الأطراف لالتزاماتها. وفي كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، كانت البعثة على اقتناع بأن شعوب المنطقة تتطلع إلى سلام حقيقي لا رجعة فيه. وعلى المجتمع الدولي أن يساعدها في مسعاها بالدعم السياسي وأيضا بالمساعدة الاقتصادية قصيرة الأجل، كما حددها السفير لفيت في حديثه عن المشاريع سريعة العائد، وبالمساعدة الاقتصادية طويلة الأمد لضمان اقتران السلام الدائم بالرفاه الدائم.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشارك زملائي في الإعراب عن الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن التي ستسمح للأعضاء ليس بتقييم نتائج بعثة المجلس إلى منطقة البحيرات الكبرى فحسب، وإنما أيضا بالبحث في تدابير عملية تستهدف تحقيق تسوية مبكرة للصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة برمتها.

كما أود أن أعرب عن امتناننا للسفير لفيت على عرضه تقرير البعثة، ونثني على مهارته وقيادته الحكيمة للبعثة

وعلى مثابرته وشجاعته وتسامحه، الأمر الذي أسهم مساهمة كبيرة في نجاح البعثة. لقد كانت بعثة مجلس الأمن جيدة الإعداد والتنظيم. والخلوة التي عقدها أعضاء المجلس بتاريخ ٥ و ٦ أيار/مايو ٢٠٠١، والتي كرست برمتها للوضع في منطقة البحيرات الكبرى، قد أعطت زخما إضافيا لعملية الإعداد لهذه البعثة.

إن وفد بلادي طالما أيد بعثات مجلس الأمن إلى مناطق الصراع. وزيارة أعضاء المجلس إلى منطقة البحيرات الكبرى، التي جاءت في حينها وكانت مثمرة، قد أثبتت تماما أن هذا هو النهج الصحيح. فبعثات مجلس الأمن قد أثبتت جدارتها على محك الزمن. وقد أصبحت تلك البعثات وسيلة فعالة لتسوية الصراعات، وما من شك في أنها ستعزز سلطة المجلس باعتباره الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين.

لقد توفرت لدى بعثة المجلس إلى منطقة البحيرات الكبرى صورة واضحة عن الوضع على أرض الواقع، وكونت البعثة فهما أفضل للمشاكل القائمة في تلك المنطقة. وأن أعضاء البعثة مقتنعون بأنه توجد فرصة ينبغي الاستفادة منها إلى أقصى حد بغية تسوية الصراع الدائر في هذه المنطقة.

وهناك فهم مشترك بين الأطراف بأن اتفاق السلام الذي وقع في لوساكا يبقى هو المفتاح الصحيح الوحيد لاستعادة السلام والديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تحقق للحوار بين الأطراف الكونغولية زخم قوي، كما تمضي عملية فض الاشتباك بين القوات قدما، وكذلك تأكدت الخطط بشأن نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى أوطانها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها، وأيضا خطط الانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتلك هي بعض النتائج التي تمخضت عنها زيارة البعثة.

وهذه التطورات تعطينا سببا طيبا للتفاؤل وإن كنت أشارك زملائي الرأي بأن هذا التفاؤل ينبغي أن يكون مشوبا بالحذر الشديد، لأنه ما زال هناك الكثير من المشاكل.

وفيما يتعلق بخطط نزع سلاح القوات السلبية وتسريحها وإعادة دمجها وإعادتها إلى الوطن أو إعادة توطينها وخطط الانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية، التي اعتمدتها اللجنة السياسية، ما زالت هناك تفاصيل كثيرة ينبغي تسويتها. ويبدو أن بلدان المنطقة تكونت لديها الآن إرادة سياسية كافية للمضي بعملية السلام قدما. ومع ذلك، فلا يزال من الأهمية بمكان أن تثبت هذه البلدان إرادتها من خلال اتخاذ الخطوات العملية اللازمة بروح الوفاق.

إن دعم الأمم المتحدة لهذه العملية أمر لا غنى عنه، بالطبع. لكن، من واجب الأطراف ذاتها أن تدرك أن هذه العملية يجب أن تنفذ في إطار من الاتصالات الوثيقة والتعاون فيما بينها، ولا سيما فيما بين الرؤساء، وعلى وجه التحديد بين الرئيس كابيلا والرئيس كاغامي. وستقدم الأمم المتحدة المساعدة مع مراعاة مستوى الالتزام الذي تبديه الأطراف. ونهيب بكل أطراف الصراع الفاعلة أن تعيد الحياة مرة أخرى إلى اتصالاتها الثنائية لضمان مستوى التعاون اللازم.

وكما سبق لزملائي أن أشاروا إليه، فإن مسألة سلامة وأمن السكان المدنيين في المناطق التي ستخلى بعد انسحاب القوات الأجنبية أضحت أمرا في غاية الأهمية. وهذه ليست بالمهمة السهلة أو البسيطة. ونعتقد أن على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتحمل المسؤولية عن إقامة الإدارة المدنية اللازمة في تلك المناطق، بما في ذلك وجود للشرطة.

أما بالنسبة لمجموعة القضايا الاقتصادية، فإننا نرى أن إحدى النتائج الهامة التي أسفرت عنها البعثة تتمثل في إعادة فتح نهر الكونغو أمام الملاحة التجارية والوصول الوشيك للوحدة النهرية التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي سيسمح بإعادة الصلات بين كينشاسا ومبانداكا وكيسانغاني. كما أن هذا سيكون له أثر إيجابي على بناء الثقة وعلى تقوية الشعور بالوحدة الوطنية.

ومن بين القضايا الأشد إلحاحا التي يتعين حلها، تبرز مشكلة جعل مدينة كيسانغاني مجردة من السلاح، وهو، ما ذكره العديد من الوفود. فالوجود المستمر للعناصر المسلحة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية هو انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠). ونحث زعماء التجمع على التنفيذ الكامل لأحكام خطة فض الاشتباك والانسحاب من كيسانغاني فورا.

وبدون تأخير، نعتقد بأنه لا بد من وضع حد لعملية نهب الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا باستمرار الصراع. وندعو مرة أخرى كل البلدان المعنية إلى التعاون مع فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية الذي يواصل تحقيقاته ويستكمل تقريره النهائي.

إن حل هذه المشاكل وغيرها من المشاكل الهامة الأخرى في هذا السياق أمر لا غنى عنه تماما في إطار نظر مجلس الأمن في مفهوم المرحلة الثالثة لنشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والمرحلة الثالثة تتسم بأهمية كبيرة في تعزيز عملية التسوية لا في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل أيضا في بوروندي وفي المنطقة بأسرها.

ونؤمن بأن مجلس الأمن ينبغي أن يراقب عن كثب طريقة وضع الترتيبات وتنفيذ النتائج التي تحققت، وأن يولي اهتماما خاصة لسرعة تنفيذها وأن يكفل وضع وتنفيذ إجراءات المتابعة الضرورية. وبهذا يزيد اتساع الفرصة التي تهيأت والتي رحب بها جميع الأطراف في عملية لوساكا للسلام، لتبلغ آفاقا أرحب مما هي عليه.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): لقد بلغت الحالة، في الوقت الراهن، في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى منعطفا حرجا. ولذلك، كان ضروريا للغاية أن يوفد مجلس الأمن بعثة لزيارة هذه المنطقة. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي لم تعرف الكلل والتي بذلها السفير لفيت، رئيس الوفد، منذ بداية البعثة وحتى هذا الصباح. لقد قدم لنا أيضا إحاطة إعلامية عن الزيارة مفيدة للغاية. ونعتقد أن السفير لفيت ساهم في نجاح البعثة وأن الزيارة حققت بالفعل نتائج، حسبما كان متوقعا. وساعدتنا في اكتساب معرفة مباشرة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى، كي نقيّم الحالة على النحو الصحيح ونحدد خطواتنا المقبلة.

وتشمل قضية جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من بلد. وثمة بلدان وأحزاب سياسية ومجموعات مسلحة كثيرة معنية بها مباشرة وغير مباشرة. والحالة معقدة للغاية. ففي منطقة متسعة كأفريقيا وفي صراع معقد كهذا، يمثل الدور الذي يتعين أن تقوم به الأمم المتحدة تحديا للأمم المتحدة ولمجلس الأمن بصفة خاصة. ولا بد أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات لتنفيذ النتيجة التي توصل إليها مؤتمر قمة الألفية وأن تولي المزيد من الاهتمام للمسائل الأفريقية، بما في ذلك حفظ السلام في أفريقيا.

وأوافق على الآراء التي أعرب عنها السفير البريطاني. لقد نفذ الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو

الديمقراطية مهامه بطريقة ممتازة. ونعرب عن الأمل في أن يقوم الأمين العام بتعيين خلف كفؤ للممثل الخاص.

ولا بد من الإشارة إلى أنه بغية إنهاء الصراع في وقت مبكر وبغية المضي قدما على طريق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي بوروندي، وفي منطقة البحيرات الكبرى، فإن الحل يكمن في أن تأتي مبادرات السلام أولا من البلدان المعنية في منطقة البحيرات الكبرى ومن جميع الأطراف في الصراع، وأن تتوفر لديها جميعا إرادة حقيقية وتعقد العزم على إقرار السلام وتحقيق المصالحة. ويجب أن تأتي مبادرات السلام أولا من البلدان ومن شتى الأطراف في المنطقة. وحسبما أشارإليه الأمين العام في هذا الصباح، ينبغي لقادة المنطقة أن يقودوا الآخرين على طريق السلام. والواضح من البعثة أن جميع الأطراف لديها رغبة حقيقية في إقرار السلام. بيد أن بعض الأطراف لم تعقد العزم بعد على ترجمة هذه الرغبة إلى إجراءات ملموسة لتنفيذ اتفاق لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لذلك، لا بد أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بذل الجهود لضمان توفير شتى الموارد المطلوبة لتحقيق السلام.

وعلى العموم، بغية إيجاد حل للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحقيق سلام دائم في منطقة البحيرات الكبرى، فإن الأمر يتوقف على تحقيق المصالحة وتعزيزها على الصعيد الداخلي في بلدان المنطقة، فضلا عن التوصل إلى المصالحة على نطاق واسع بين بلدان المنطقة. ولن يصبح بالمستطاع تحقيق التعايش السلمي إلا بعد أن تتحقق المصالحة على هذين الصعيدين. وبخلاف ذلك، وحتى إذا تحقق السلام، فلن يكون سلاما دائما.

وفي الوقت الحاضر، تحقق فض الاشتباك والسلام بصورة أساسية وتهيأت فرصة لإنجاز عملية السلام. وفي ظل هذه الظروف، نطالب أطراف الصراع بممارسة ضبط النفس والامتناع عن استخدام عبارات أو اتخاذ إجراءات ضارة بالسلام والمصالحة. وبدون الرغبة في السلام والمصالحة واتخاذ إجراءات من أجل إقرار السلام والتوصل إلى المصالحة، سوف يواجه الحوار السياسي، ونزع الأسلحة وتسريح القوات وإعادة التوطين وإعادة الإدماج وانسحاب القوات الأجنبية صعوبات وعقبات كبيرة.

وأخيرا، ثمة نقاط قليلة لها أهمية حاسمة بالنسبة للتطورات الأخيرة أود أن أؤكد عليها. أولا، لقد تحقق الآن فض الاشتباك ووقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب ألا يقوم أي طرف بأية انتهاكات لفض الاشتباك ووقف إطلاق النار ويجب ألا يحدث أي تقهقر. وثانيا، لا بد من نزع الأسلحة من مدينة كيسانغاني في أسرع وقت ممكن. هذه قضية من شأنها أن تقرر ما إذا كان بالمستطاع الوصول إلى كيسانغاني عن طريق نهر الكونغو. وثالثا، لا بد من إعادة فتح نهر الكونغو أمام الملاحة حسبما هو مخطط. ورابعا، لا بد من مراقبة الحالة في بوروندي للحيلولة دون تدهورها.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لدينا تقييم إيجابي من بعثة مجلس الأمن التي أوفدت إلى منطقة البحيرات الكبرى. ونحن نرى، أنها ساعدت في تعزيز الميول الإيجابية نحو تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونضم صوتنا إلى الأصوات التي أثنت على عمل البعثة، ولا سيما رئيس البعثة، السفير جان – دافيد لفيت، الممثل الدائم لفرنسا.

ونرى أنه قد تحققت نتائج مشجعة في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد تم بنجاح نشر فرق تابعة للأمم المتحدة في المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بالتعاون التام مع الحكومة. وتتم مراعاة وقف إطلاق النار، بصورة

عامة، وبالرغم من المشاكل المعروفة جيدا في مقاطعة إكواتير، فقد بدأت عملية فض اشتباك القوات المشتركة في الصراع.

لقد أظهرت بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة أن العلاقات بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو انتقلت من الخصومة إلى شراكة راسخة وإيجابية. وتعزى المشاكل الرئيسية التي تواجهها الأمم المتحدة الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المعارضة المسلحة. ونعتبر أن السياسة التي اعتمدها أعضاء البعثة في سياق اجتماعاتهم التي عقدوها في المنطقة أظهرت بصورة مقنعة أن زمن انتهاك اتفاقات السلام والالتزامات التي جرى التعهد بها بموجب قرارات مجلس الأمن والإفلات من العقاب قد انقضى. كما انقضى زمن نهب الثروات الطبيعية من جمهورية الكونغو الديمقراطية والقيام بأعمال عدائية ضد المدنيين. ومن المهم، من ناحية المبدأ، أن تؤكد البعثة الحاجة إلى انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية بمقتضى المطالبات الواردة في قرارات مجلس الأمن.

وتؤكد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التزامها بالحوار بين الأطراف الكونغولية، ومن المؤكد أن هذا الحوار سينتفع من اعتماد البرلمان الانتقالي لقانون الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية الذي يرفع في الواقع جميع القيود القانونية والمالية المفروضة على الأنشطة السياسية في البلد. وخلص أعضاء البعثة بعد مقابلتهم السير كيتوميلي ماسيري عن أنه يعد العدة لاتخاذ تدابير ملموسة وواقعية على نحو أكبر لتنظيم الحوار بين الأطراف الكونغولية. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن ١٦ تموز/يوليه قد تقرر موعدا للاجتماع التحضيري للحوار.

وتضمن بيان الرئيس جوزيف كابيلا في ١٦ أيار/مايو دليلا على نهج مسؤول إزاء السلطة عندما اعترف بالحالة المزرية لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ووعد باتخاذ الخطوات اللازمة لتحسينها. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة في هذه الجهود، وبخاصة عن طريق الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الملحة للسكان في تلك الدولة. ويجب كذلك تكثيف الجهود الإنسانية الدولية في ذلك البلد، إلى جانب التحرك صوب تحقيق تسوية سلمية. وقد سبق للجانب الروسي أن أبلغ قيادة الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة بأننا مهتمون بالمشاركة في العملية الإنسانية الدولية المقررة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى استعداد لها.

ومن المهم في اعتقادنا أن البعثة ساعدت على تأكيد المسؤولية الأساسية للأطراف في الصراع عن تسويته. وأرى أن البعثة قدمت للأطراف كذلك صورة واقعية لمدى المساعدات التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة في إطار الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية.

وبالتالي، فإن الصورة التي حصل عليها المشاركون في البعثة ستساعد المجلس كذلك على تقرير موقفه إزاء ما يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع به فعلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالنسبة للمرحلة الثالثة من عملية حفظ السلام. ونحن على استعداد للعمل على التوصل إلى اتفاق على قرار في المجلس بشأن الانتقال ببعثة الأمم المتحدة إلى المرحلة الثالثة، وهذا يعني تدعيم البعثة في إطار العدد المصرح به من الأفراد المشاركين. وما زلنا نعتقد أن الزيادة الفعلية في نطاق هذه العملية لا بد أن تسبقها خطوات إضافية من جانب كل طرف من أطراف الصراع تنفيذا لواجباته، وبخاصة بالنسبة لاستكمال فصل القوات وضمان مستوى كاف من الأمن لموظفي حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بنظر المجلس في اتخاذ تدابير إضافية لوقف الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن هذه المسألة لا تزال هامة ونرى أننا يجب أن نواصل النظر فيها. مع أخذ المعلومات المحققة والموثوق بها عن دينامية الحالة في تلك المنطقة في الحسبان. وكما نعلم، سيقدم فريق الخبراء والأمين العام هذا النوع من المعلومات إلى المجلس.

وتتشاطر روسيا الشعور بالقلق إزاء مخاطر استئناف العنف على نطاق واسع في بوروندي. كما توافق على أنه لا يوجد حل عسكري للصراع في ذلك البلد. ونتفق مع أعضاء بعثة مجلس الأمن على أن من الضروري تكثيف جهود الدول أعضاء المبادرة الإقليمية لتشجيع المعارضة المسلحة لكي تدخل في الحوار مع الحكومة. ونحن على استعداد، فوق كل شيء، لدعم الاقتراحات المتعلقة بتعزيز آليات التفاوض لبوروندي عن طريق توسيع نطاق دور الممثل الخاص للأمين العام بعد أن تناقش وتجهز هذه الاقتراحات على النحو الواجب مع نلسون مانديلا، الميسر الدولي لعملية أروشا.

ختاما، أود أن أعرب لجميع أعضاء البعثة عن امتناننا لهم للأعمال التي اضطلعوا بها.

السيد فالديفيسيو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة التي يمكن فيها لأعضاء المجلس أن يحيطوا جميع الأعضاء في الأمم المتحدة علما بنتائج بعثتنا إلى منطقة البحيرات الكبرى. ويسر وفد كولومبيا بصفة خاصة حضور أصدقاء وزملاء من البلدان الأفريقية التي زارتها البعثة.

لقد أدلى السفير لفيت، قائد بعثتنا، بإحاطة إعلامية واضحة وبليغة عن هذا الموضوع، وبالتالي لا حاجة بنا إلى الإدلاء بتعليقات مطولة. غير أن من المهم أن نعترف، كما ذكر المتكلمون من قبل، بأن نجاح هذه البعثة يعود بقدر كبير إلى خصاله الشخصية وقيادته الفعالة.

وأود أن أدلي ببعض التعليقات الموجزة، التي أرغب أن أؤكد بها التزام هذا المجلس، والتزام وفد بلادي بوجه خاص، بمواصلة العمل على إرساء السلام في أفريقيا. ويجدر بنا أن نقول إن الإجراءات التي اتخذها المجلس تعزز الاهتمام الذي تلقاه أفريقيا هذه السنة من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الوزاري من دورته في جنيف في تموز/يوليه، وكذلك الأعمال التي يضطلع بها حاليا فريق الجمعية العامة العامل المخصص المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.

أولا، أعتقد أن رحلتنا إلى مختلف عواصم منطقة البحيرات الكبرى والجنوب الأفريقي الاتصالات التي قمنا بها مع ممثلي الشعوب والسلطات في هذه البلدان أثارت التوقعات بشأن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في المستقبل. وما يجب أن يكون واضحا لدى الجميع - وهذا ما ذكرناه للأطراف الموقعة على عمليتي سلام لوساكا وأروشا - أن إسهامنا في المهمة المشتركة لإرساء السلام في أفريقيا يقدم على أساس ما تسهم به مختلف أطراف الصراع. وهذا يعني أنه لن يكون هناك أي حل عسكري. كما يعني أنه سيجري تسريح المقاتلين، وأن الموارد الطبيعية ستوضع في خدمة تنمية البلدان. وقد أحطنا علما بالبيانات التي أدلت بها وفود الدول الأفريقية المختلفة التي شاركت في جلسة هذا الصباح.

وأثناء وجودنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سرّنا أن نلاحظ الدور الإيجابي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في ذلك البلد وأعضاؤها وقائدها وإسهامها المتنامي في عملية السلام. ونود أن نؤكد ونحيي بصفة خاصة جهود البلدان التي أسهمت بمفارز من قواتها في المرحلة الراهنة

للعمليات. وكان بوسع جميع المراقبين العسكريين ووحدات الحماية أن ينتشروا في مواقعهم المعينة. وتشكل إعادة فتح الملاحة في نهر الكونغو دليلا على التحسن بالنسبة للشعب الكونغولي.

ويرجو مجلس الأمن أن تفي حكومة ذلك البلد، وجميع الأطراف في الصراع، وفاء كاملا بالتزامها بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيبدأ هذا المجلس في غضون بضعة أيام في استعراض توصيات الأمين العام للمرحلة الجديدة من العمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعندئذ سنجني ثمار الاشتراك في هذه البعثة.

وفيما يتعلق بالحالة في بوروندي، يجب الاهتمام بالحوار مع جماعات المتمردين التي لا تزال خارج اتفاق أروشا. والتي قد يكون من اللازم أن ننشئ لها - بالتشاور مع الميسر - آلية تفاوض جارية مقرها بوجمبورا. ويجب على الأمم المتحدة والجهات الثنائية المانحة أن تكون على استعداد لتقديم ما تتطلبه هذه الاستراتيجية من موارد ومساع حميدة إضافية.

ويجب ألا نسمح للتقدم الذي أحرز بأن يتلاشى. وينبغي للأطراف أن تحترم حقوق الإنسان ومعايير القانون الإنساني الدولي. وسنتابع الحالة في ذلك البلد عن كثب. وبالتالي، سرّنا أن نستمع إلى ممثل بوروندي يقبل الاقتراح بتشكيل لجنة ثنائية مع تترانيا معنية بمخيمات اللاجئين.

وأخيرا، يعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على الجهد الذي يبذل حاليا في منظومة الأمم المتحدة لوضع مسألة البحيرات الكبرى في إطار منظور إقليمي. ومنظور كهذا من شأنه أن يمكِّن من الاستفادة من مكامن القوة لكل وكالة من وكالات المنظمة، وكذلك مشاركة مؤسسات بريتون وودز، خلال مرحلة بناء السلام، التي نعتقد أن تلك المنطقة من أفريقيا يجب أن تصل إليها.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لا تزال منطقة البحيرات الكبرى من بين أهم البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس. ولذلك، يود وفد بلدي أن يشيد بالسفير لفيت على رئاسته بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة. ونود أيضا أن نشكر كل الأعضاء الآخرين على العمل الهام الذي قاموا به. ونرحب أيضا بالبيانات التي أدلى بها صباح اليوم الأمين العام وبلدان المنطقة. لقد استمعنا إلى وجهات نظرهم وسننظر فيها بعناية في مناقشاتنا الأخرى بخصوص هذا الموضوع الهام.

أود أن أعيد تأكيد تأييد حكومة بلدي لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. إن تقرير البعثة يؤكد وجهة نظرنا بأن هذه الوثيقة لا تزال تُعد القاسم المشترك الرئيسي لسلام مستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكون أن العناصر الفاعلة الرئيسية في العملية أعادت تأكيد التزامها بالاتفاق، بالرغم من العقبات والمصاعب الأخيرة، علامة من العلامات المشجعة فعلا. والتحدي الذي يواجهنا هو ضمان التأييد المستمر لتنفيذ الاتفاق بينما تتواصل عملية فض الاشتباك وانسحاب القوات. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا قويا الرأي الذي أعرب عنه أعضاء البعثة بأن جانبي الاتفاق - أحكامه العسكرية والحوار - ينبغي أن يترافقا في وقت واحد جنبا إلى جنب. ونحن نعتقد أيضا أن وضع جدول زمني للتنفيذ من شأنه أن يكون عملا ملائما في هذه المرحلة.

ومن دواعي التشجيع لوفد بلدي الأنباء عن أن بعض الفرق الأجنبية سحبت بالفعل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونحن نحث بقوة الذين لا تزال لديهم قوات باقية هناك على أن يسحبوا قواتهم بطريقة مرحلية ومنتظمة، وفقا لاتفاق لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق بعملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة التوطين، وإعادة الدمج، نرحب بالتأكيدات التي أعطتها اللجنة السياسية للبعثة بأن توفر اللجنة بالفعل المعلومات الضرورية بخصوص الجماعات المسلحة لتيسير العملية. وهذا مكون رئيسي لأية عملية ناجحة. ولذلك نحث اللجنة على الوفاء بوعودها في أقرب وقت ممكن. وأود أيضا أن أؤكد على الحاجة الماسة إلى أن يبذل المانحون جهدا موحدا لدعم هذه العملية. ودمج المقاتلين السابقين بصفة دائمة لا يزال حجر الزاوية لأية استراتيجية لبناء السلام.

ووفد بلدي يود أيضا أن يؤكد أن كل الجماعات المتمردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهاموي يجب عليها أن تشارك في عملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة التوطين وإعادة الاندماج. وإذا لم يحدث هذا، فإننا نخشى ألا يكون هناك أمل كبير في نجاح التقدم نحو سلام مستدام. والوجود المستمر للقوات السلبية التي تعمل في المنطقة يمكن أن يقوض تقويضا خطيرا الجهود الرامية إلى إحلال السلم والاستقرار.

وحكومة بلدي ترحب بقرار الأمين العام بأن يزيد، بالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، عدد مراقبي حقوق الإنسان في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أيضا أن نؤكد الحاجة إلى التصدي لمسألة الإفلات من العقاب وإلى أن يقدم إلى العدالة المسؤولون عن أشد الجرائم المرتكبة.

إن الحكومة النرويجية وفَّرت دعما ماليا للجهود الرامية إلى تيسير العملية المؤدية إلى الحوار بين الطوائف الكونغولية، ونحن نتجه اتجاها إيجابيا نحو تقديم المزيد من الدعم عندما يتحقق تقدم ملموس على أرض الواقع. وهكذا، فمن الأهمية الحيوية أن تتعاون كل الأطراف المعنية، بما فيها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعاونا وثيقا مع السير كيتوميلي ماسيري، وأن تدعم جهوده للتقدم بالحوار. ونحن نرحب بإعلان الرئيس ماسيري بأن اجتماعا تحضيريا للحوار سيعقد بتاريخ ١٦ تموز/يوليه. وعلاوة على ذلك، نحث الأطراف على أن تسوي مسألة موعد ومكان وجدول أعمال الحوار في أقرب وقت ممكن. إن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية عانى الكثير جدا لوقت طويل جدا. ونأمل أن يستجيب مجتمع المانحين الدولي إلى نداء الأمين العام اليوم بزيادة الدعم العاجل للنداء الموحد لعام ٢٠٠١. والنرويج تتطلع أيضا إلى تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، بشأن مسألة الأطفال الجنود.

وإذ ننتقل إلى بوروندي، نود أن ندلي ببعض الملاحظات المختصرة. إننا بالتأكيد نتشاطر القلق بشأن الحالة في البلد، كما أعرب عن ذلك في تقرير البعثة. لقد كانت حكومة بلدي من بين متبنّي مفاوضات السلام في أروشا. ولذلك نثني على الرئيس نلسون مانديلا لجهوده الرامية إلى تعزيز تنفيذ الاتفاق. ويجب علينا أن نواصل دعم هذه المهمة من أجل السلام. والحالة الراهنة تتطلب اتخاذ إجراء عاجل، ولذلك نود أن نرى المزيد من الزخم في عملية السلام. ونتطلع بالتالي إلى المناقشات المتعلقة بفكرة تعزيز منصب الميسِّر وتوسيع دور ممثل الأمين العام، على النحو المبين في تقرير البعثة. ونود أيضا أن نؤكد أن مساعدتنا الإنسانية للمنطقة ستظل على مستوى عال في المستقبل القريب. وسنظل نركز في جهودنا أساسا على المجموعات الضعيفة، مثل اللاجئين، والمشردين داخليا والعائدين - وهم الضحايا الحقيقيون لما يقرب من عقد من الصراع المسلح.

وفي الختام، نحث الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار واتفاق أروشا للسلام على المحافظة على الزخم الذي تحقق خلال الأشهر الماضية، ونتطلع إلى المزيد من الحوار بخصوص الخطوات المقبلة. ونود أن نذكِّر المتحاربين

بأن المسؤولية الرئيسية تقع عليهم. إن مجلس الأمن لا يمكنه أن يحقق السلام للمنطقة، ولا يسعه سوى أن يعزز وييسِّر عملية تكون الأطراف المحلية هي العناصر الأساسية فيها.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): أنا أيضا أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة بسرعة كبيرة. وأود، عن طريقكم، أن أشكر الأمين العام على البيان الهام الذي أدلى به هذا الصباح. إن مالي تؤيد تقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى. ونحن نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به هذا الصباح رئيس بعثة مجلس الأمن، سفير فرنسا، جان - دافيد لفيت، الذي نحييه تحية حارة على عمله الممتاز في قيادة تلك البعثة.

لقد شاركت مالي مشاركة نشطة في بعثة مجلس الأمن، وبعد أن استمعت بعناية إلى البيانات التي سبق أن أدلى بها متكلمون هذا الصباح، أود مجرد أن أدلي بالنقاط التالية.

فيما يتعلق بعملية لوساكا للسلام، نرحب بالشراكة التي تجري الآن بين المجلس واللجنة السياسية لاتفاق لوساكا. وهذه الشراكة القائمة - وهي شراكة دعونا دائما إلى إقامتها بين مجلس الأمن والمنظمات دون الإقليمية المشاركة في تسوية الصراعات - ينبغي الحفاظ عليها حتى يمكن أن تتحرك العملية إلى الأمام، على أن يؤخذ في الاعتبار أن الأطراف الموقِّعة على اتفاق لوساكا تظل هي القوة الدافعة وراء ذلك الزخم. ونحن نعيد تأكيد النداء الموجَّه إلى الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتوفر لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المعلومات الضرورية حتى يمكن بدء مرحلة ما بعد فض الاشتباك بغرض التحول إلى المرحلة الثالثة من نشر البعثة.

وفيما يتعلق بعملية أروشا، نناشد أيضا الجماعات المسلحة، وهي أساسا جبهة الدفاع عن الديمقراطية والقوات الوطنية للتحرير، وقف الأعمال العسكرية فورا ودون شروط، والانضمام إلى العملية السياسية. وكما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في بوروندي. وأروشا لا تزال هي الإطار الصحيح ويجب الحفاظ عليه، تحت قيادة الرئيس مانديلا. وفي هذا الصدد، نتفق مع الآراء التي أعرب عنها من قبل سفير المملكة المتحدة.

وأخيرا، نحن أثنينا بالفعل على المجلس لالتزاماته تجاه منطقة البحيرات الكبرى، ونعتقد أنه ينبغي لنا الآن أن نعطي دفعة للبنية التفاوضية الجديدة التي أنشأها اللجنة السياسية لاتفاق أروشا، في أعقاب نشر مراقبي بعثة منظمة الأمم المتحدة.

ولا بد لمجلس الأمن من اليقظة وعليه أن يرصد عن كثب وفاء الأطراف بالتزاماتها. فقد يكون السلام ما زال بعيداً، ولكنه الآن في متناول أيدينا.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة فور عودة البعثة. ومن دواعي سروري الشديد أن أعرب عن تأييدي الكامل للإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها السفير لفيت عن البعثة التي أوفدها مجلس الأمن، تحت قيادته، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وسبعة بلدان أفريقية أخرى خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيار/مايو، والتي حظيت بشرف المشاركة فيها.

ولقد تناولنا صراع جمهورية الكونغو الديمقراطية في المجلس بصورة منتظمة، وكلنا على دراية بمدى تعقيده. ويمكن أن يزداد فهمنا لأهمية البعثة إذا أدركنا أنها قد أتاحت فرصة لدفع عملية لوساكا قدماً إلى الأمام، بعد أن ظلت

عاجزة عن التقدم لمدة طويلة. إذ أتيحت للبعثة فرصة لتبادل الرأي مع الجهات الفاعلة الرئيسية، ومع زعماء سبعة من البلدان التي قمنا بزيارتها، وأيضاً مع زعيمي بلدين آخرين، التقينا بهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرى أن عملية التحاور المذكورة معهم كانت بالغة الأهمية، بما أنها مكّنت كلا الجانبين من تفهم الشواغل التي تساورنا على نحو أفضل.

وتسلّم جميع الأطراف المتورطة في الصراع الدائر بجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما يسلّم مجلس الأمن، بأن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار يشكل الأساس الوحيد للتوصل إلى تسوية سلمية لأزمة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال اجتماعات بعثة مجلس الأمن مع قادة البلدان المعنية وغيرهم من الأطراف لم يخالج البعثة أدنى شك في بقاء الأطراف على التزامها الكامل بعملية لوساكا. ونحن مقتنعون بجدّية المناقشات التي اشتركت فيها أطراف اتفاق لوساكا بشأن انسحاب جميع القوات الأجنبية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال اجتماع اللجنة السياسية الأسبوع الماضي في لوساكا. ولا يزال يراودنا تفاؤل لا يخلو من الحذر بأن تلتزم جميع الأطراف المعنية التزاماً دقيقاً بالجدول الزمني الذي تم التوصل إليه في لوساكا للاضطلاع بالانسحاب التدريجي المنظم من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونعرب عن ترحيبنا بما أعلنه السير كيتوميلي ماسيري من أن المؤتمر التحضيري لبدء الحوار الوطني سينعقد في ١٦ تموز/يوليه. فنجاح الحوار الوطني يسمو على غيره من الأمور من حيث التسوية الشاملة للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وجميع الأطراف الكونغولية التي التقينا بها حريصة فيما يبدو على المشاركة في هذا الحوار الوطني، ولكننا نعرف أن الأمر لن يكون سهلاً، بما أن لكل طرف من هذه الأطراف جدول أعماله الخاص ولم ينشأ بعد اتفاق بينها على المقصد.

وقد جرى تذكير البعثة المرة تلو المرة خلال زيارتها بأن السلام سيظل مهدداً بالخطر في منطقة البحيرات الكبرى ما دامت القوى السلبية تزاول نشاطها على أرض جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك فإن من الأهمية بمكان أن تضطلع الأمم المتحدة بمسؤوليتها عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج بموجب اتفاق لوساكا في أسرع وقت ممكن. وستنبئنا الأيام بما إذا كان قوام بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية البالغ ٥٠٠ ٥ فرد كافياً لأن تنهض بمسؤولياتها في إطار المرحلة الثالثة، وخاصة من حيث الفعالية في القيام بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج بالإضافة إلى مسؤولياتها الأخرى. ولا يجب أن يتردّد مجلس الأمن في تعزيز قوة البعثة إذا تبين الحاجة لذلك في أثناء القيام بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

أما فيما يتعلق ببوروندي، فيبدو أن الحالة الراهنة قابلة للانفجار تماماً بالنظر إلى رفض الجماعات المسلحة الانضمام إلى عملية السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تقديم تعاونه الكامل للرئيس السابق نلسون مانديلا، الذي يفعل كل ما في وسعه لإحلال السلام في بوروندي بموجب اتفاق أروشا.

السيد كوني (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ، إذا أذنتم لي، بتوجيه الشكر للحكومات ولرؤساء الدول الذين استقبلونا على ما لقيناه من ترحيب حار بنا في المنطقة، وعلى الساعات الطويلة التي كرّسوها لبعثتنا خلال فترة وجودنا هناك. وأود أيضاً أن أشكر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وممثلي الأمم المتحدة في المنطقة على تنظيم الزيارة، وأن أشيد في الواقع بشجاعة هؤلاء الناس وتفانيهم، حيث يعملون في الميدان على مسافة بعيدة من أوطانهم، وفي حالة يمكن أن تتسم بالخطورة في كثير من الأحيان. ولا بد لي من أن أكرر كما فعل الآخرون الإشادة الخاصة بالممثل الخاص للأمين العام، السيد كامل

مرجان، وبممثل الأمين العام في بوروندي، السيد جان أرنو، على العمل الهائل الذي يقومان به في هذه المنطقة.

ولا يسعني أن أدع هذه المناسبة تمر دون الثناء على قائد البعثة، السفير لفيت، الذي قادها بمزيج من الدماثة والاندفاع اللذين لا يمكن صدورهما إلا عن فرنسي. ورغم ذلك فقد كان لأدائه سمة خاصة للغاية.

وبعد أن كررت ما سبقني إليه كثير من الآخرين، اسمحوا لي بأن أقول إن اتساع نطاق مساهماتنا وتنوعها من السمات الرئيسية لبعثتنا، إذ نجحنا في ألا نكرر ما نفعله إلا نادراً. ومن ثم فلن أتطرق إلى جميع النقاط التي أثارها العديد من زملائي. ولكني أودّ أن أعرض عليكم بعض خواطري.

واسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أتكلم عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أعتقد أن ثمة توافقاً في الآراء على أننا نشهد فيها تقدماً لا بأس به. وأظن أن بعثتنا بُهرت بالصراحة الكبيرة التي اتسم بها الرئيس جوزيف كابيلا بل وبإيجابية ودفء التفاعل بين أعضاء اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا، التي أرى أنها تمنحنا الأمل وأرى شخصيا أنها تشكل بالنسبة لاحتمالات المستقبل مقياساً أفضل من الخطابة العدائية العقيمة التي أخذت تتردد في أرجاء المنطقة أثناء وجودنا هناك، والتي نأسف خاصةً لسماعنا أصداء لها صباح اليوم. وأعتقد أن من الأمور المشجعة بشكل خاص التي لمسناها في أثناء بعثتنا تزايد التوافق في الآراء على أن الاستقرار طويل الأمد في المنطقة يتوقف على تفكيك ما يطلق عليه القوى السلبية العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك عن طريق نزع سلاحها وتسريحها وإعادة دمجها وإعادتها إلى أوطانها.

وأرى من المهم أن ندرك أننا نقترب من مرحلة دقيقة في هذه العملية. فقد انقضى العنف أو كاد، ولكن جمهورية الكونغو الديمقراطية مقسمة فعليا في الوقت الراهن إلى ثلاث مناطق تخضع لثلاث إدارات منفصلة، لكل منها أجانب يساندونها. وقد اقترب حلول الوقت الذي سيُدعى فيه من يسيطرون على تلك المناطق، أي الحكومة الموجودة في كينشاسا، وجبهة تحرير الكونغو، والتجمّع الكونغولي من أجل الديمقراطية، إلى إظهار شجاعتهم بل ووطنيتهم بالمشاركة الكاملة ودون تحفّظ في الحوار بين الأطراف الكونغولية. ومن المهم أن توافق تلك الأطراف جميعاً على رغبتنا، وهي أن نرى إعادة التكامل في الإقليم الوطني لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتولي الشعب الكونغولي زمام مصيره السياسي والاقتصادي بعد طول انتظار.

وقد كنت حريصاً على أن أحيط علماً بما قاله الأمين العام هذا الصباح عن الحاجة إلى زيادة كبيرة في الدعم الاقتصادي والإنساني المقدم لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ولا يسعني إلا أن أقول إننا شهدنا خلال زيارتنا للمنطقة أدلة كافية على الحاجة إلى ذلك الدعم.

أما فيما يتعلق ببوروندي، فأتفق من جديد مع التوافق العام في الآراء على أن الحالة في واقع الأمر تنذر بالخطر. وثمة حاجة ماسة إلى معالجة الخلافات القائمة بين الأطراف والتغلب على ما يشكل في الواقع شروطاً مسبقة تعترض طريق السلام ولا سبيل إلى التوفيق بينها.

وأعيد التأكيد على دعم أيرلندا الكامل للميسِّر، السيد نلسون مانديلا، وأوافق على فائدة تعزيز موارد ممثل الأمين العام، السيد جان أرنو، في بوجومبورا. ولا يسعني إلا أن أكرر وأؤكد الرسالة التي نقلتها البعثة إلى جبهة الدفاع عن الديمقراطية وجبهة التحرير الوطنية بأن الفرصة سانحة الآن للتجاوب مع نداءات بعثة مجلس الأمن والدخول في حوار في مناخ يخلو من العنف. وهذه فرصة سيكون من الحماقة بصراحة تفويتها.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): نظرا لأني بدأت أعمال الجلسة صباح اليوم بنغمة متنافرة بعض الشيء أود أن أضمن إنهاءها بنغمة عذبة. أود أن أوضح للسفير جان - دافيد لفيت أن مداخلتي لم يكن القصد منها إفساد المناخ بأي حال من الأحوال. إلا أنه من حين إلى حين، اكتشفت بعد خبرة ٢٠ عاما في العمل على صعيد متعدد الأطراف أنه لكي توضح نقاط جوهرية قوية لا بد في بعض الأحيان أن تثير قضايا إجرائية. ولكن ستتم متابعة هذا في المشاورات غير الرسمية.

إنني سعيد في الحقيقة لأن أكون المتكلم الأخير، وبوصفي المتكلم الأخير أستطيع بسرور التصديق والتأكيد على كل عبارات الشكر والإشادة التي تم الإعراب عنها. ويمكنني في الحقيقة أن أقول، من وجهة نظري الشخصية، وحيث أني لم أكن على قائمة المشاركين في البعثة وتمّت إضافتي إليها في آخر لحظة، إنني سعدت جدا بإدراجي في القائمة لأنها كانت بصراحة أحد أكثر التجارب التي خُضتها إفادة على الصعيد الشخصي والمهني على حد سواء. كانت مفيدة على الصعيد المهني، كما قال كثيرون، بفضل قيادة السفير لفيت لهذه البعثة. فلقد كان بالفعل متفانيا ويعمل بلا كلل، وكما قلت في المشاورات غير الرسمية أمس، فإنه يجعل السنغافوريين يبدون وكأنهم كسالى مقارنة به.

أريد مجرد إضافة ثلاث نقاط آمل أن تساعد على إتمام بعض النقاط التي تم طرحها في المناقشة حتى الآن.

النقطة الأولى هي أنني أعتقد أن أكثر عبارة استخدمت اليوم في مناقشة بعثتنا هي "فرصة سانحة". إلا أنني آمل أن نكون جميعا مدركين أن الفرص السانحة، بمعناها الحقيقي تقريبا، هشة وسريعة الزوال. ولا توجد فرص سانحة في مجالي الضوء والأمل، ولكنها موجودة في مجالي الهلاك والغم. ولذلك من الأهمية أن نحافظ على الزخم بعد هذه البعثة إذا كنا قد حققنا أية نتائج إيجابية.

وفي هذا الصدد، أشار متكلمون كثيرون إلى عناصر عديدة ومشجعة: وقف إطلاق النار، وفض الاشتباك، وانسحاب القوات الأجنبية، وحوار الأطراف الكونغولية. ومع ذلك فكل هذه العناصر تشكل معاً عملية أوسع نطاقا، ومن الأهمية أن تستمر العملية الأوسع نطاقا في التقدم، بالإضافة إلى كل العناصر الفردية. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أنه بالنسبة لي، ومثلما ذكر زميلنا من أيرلندا قبل بضع دقائق، قد يكون أحد أكثر الاجتماعات تشجيعا الاجتماع الذي عقدناه مع الأطراف الموقِّعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ولا شك أن الكثير يتوقف على أفعال الأطراف الموقِّعة. وفي هذا الصدد، نأمل أن نكون قد كونَّا في اجتماعنا معهم ما يمكن أن أسميه علاقة تكافلية صحية: يقومون هم بأعمال إيجابية، بشكل ما، تؤدي إلى ردود إيجابية من المجلس. وبالطبع إذا لم يفعلوا ذلك، وإذا قاموا بخطوات سلبية المرة تلو الأخرى، وإذا كان هناك تكرار، مثلما أوعز زميلي من أيرلندا قبل بضع دقائق، للكلام السلبي بدلا من الكلام الإيجابي الذي سمعناه في الاجتماع في لوساكا، يمكن لذلك بالتالي أن يحدث حلقة مفرغة سلبية.

ولذلك آمل ألا تكون نتائج هذه البعثة الإيجابية سريعة الزوال وأن يستمر بقاؤها. مرة أخرى، كما قلت في المشاورات غير الرسمية أمس، هناك التزام ما من جانبنا، بعد أن قمنا بالبعثة، بضمان وجود متابعة والقيام بأي عمل ملموس للمتابعة توجد حاجة إليه في الشهر القادم أو ما يقرب من ذلك.

والنقطة الثانية هي بشأن بوروندي. وآمل هنا أن يُسترعى بعض الانتباه إلى الجملة الأولى في الفقرة ١٣٣، حتى بالرغم من أن التقرير لم يصدر سوى اليوم، وأعتقد أن كثيرين

لم يجدوا الوقت لقراءته بالكامل، والتي تتضمن بـالفعل تصريحا قويا جدا. تقول الجملة:

”صدمـت البعثـة مـن تعقيـدات الحالـة في بوروندي وصعوبتها وما تنطوي عليه من احتمالات جدية لاندلاع أعمال العنف علـى نطـاق واسـع“. (S/2001/521، الفقرة ١٣٣)

وأقول إن هذا تحذير قوي جدا للمجلس، وطالما كـان على المجلس مسؤوليات بمقتضى الميثاق آمل أن يتنبه أعضاؤه لتلك الجملة.

في الوقت نفسه، آمل أن يتنبهوا للفقرات ٣٩ إلى ٤٥، التي تصف – أعتقد بشكل جيد – المحادثة التي أجراها أعضاء البعثة مع السيد جـان – بوسكو ندايكينغوروكيي، وكذلك الفقرتين ٨٨ و ٨٩ بشأن الاجتماعات مع جبهة التحرير الوطنية، والتي أعتقد أن أعضاء البعثة حاولوا فيها بأكبر قدرة إقناع لديهم أن يبعثوا إشارة إلى كلا هذين الطرفين بأنه لا بد لهما من الانضمام إلى عملية أروشا وأنه ينبغي لهما التخلي عن العنف والانضمام إلى الباقين على طريق السلام. وآمل بصدق أن تكون هذه الرسائل قد تركت أثرا، وأنا سعيد لأن كل متكلم تقريبا، في الاستعراض الذي قمنا به اليوم، أكد على أهمية الانتباه بحرص شديد للمسألة البوروندية.

ونقطتي الثالثة والأخيرة هي بشأن بعثات مجلس الأمن. وأنا هنا، إلى حد ما، أتابع ما قاله زميلنا من أوكرانيا. لقد كانت البعثة، مثلما اتفقنا جميعا، بعثة ناجحة، ولكن إذا كانت ناجحة فربما ينبغي أن نتأمل في أسباب نجاحها. وآمل في هذا الصدد أن يحاول مجلس الأمن أن يصبح ذاتي التحليل بشكل أكبر بصفته مؤسسة، ذلك لأنه لا يفكر في إخفاقاته – بما فيها الإخفاقات الصارخة مثل رواندا وسريبرينيتسا – ولا في نجاحاته. إلا أنه طالما لدينا الآن قصة نجاح، ينبغي أن نحاول دراسة سبب نجاح هذه البعثة. ولكي ندير المناقشة، اسمحوا لي هنا بالإشارة إلى خمسة عوامل أعتقد أنها ساعدت في ضمان نجاح البعثة.

العامل الأول والأهم – ويسعدني أن عدة أشخاص قد أبرزوه – هو القيادة. وهنا أود أن أقول للسفير جان – دافيد لفيت إن عمله لم ينته – إذ يجب أن يكتب دليلا حول الكيفية التي تُقاد بها البعثات لكل قادة البعثات القادمة.

وثانيا، إننا في حاجة واضحة إلى وحدة الهدف. وأعتقد هنا أن السفير غرينستوك قال إنه من المميز للبعثة أنها ربما كانت أكبر بعثة لمجلس الأمن يتم إرسالها على الإطلاق، ومع ذلك كانت من أكثرها تماسكا. لقد كان مزيجا من ضخامة الحجم والتماسك الذي أعتقد أنه عزز تأثير البعثة أينما ذهبت.

وثالثا، أعتقد أنه ينبغي إعطاء البعثة ولاية واقعية. فأينما ذهبنا كنا نحاول أن نضمن أننا لا نضاعف الآمال ولا نخمدها. لقد حاولنا، كما أعتقد، كل بطريقته، أن نعطي صورة واقعية جدا لما يستطيع المجلس أن يفعله وما لا يستطيع أن يفعله حتى نضمن أنه ليست هناك في نهاية المطاف توقعات غير واقعية من المجلس. هذا أمر هام جدا، لأنه إذا لم يفعل المجلس ذلك وتوقع الناس أعمالا كبرى فقد يخطئون، إلى حد ما، تقدير مسؤولياتهم تجاه الحالة.

والعامل الرابع هو التوقيت. وأظن أن حظنا كان جيدا لأن تطورات إيجابية عديدة هذا العام أدت إلى تغيير في الموقف بين العديد من الأطراف الرئيسية المعنية بهذه القضايا. وأعتقد أن توقيت بعثتنا، من هذه الناحية، كان مناسبا تماما لإعطاء الزخم المناسب بالفعل للبناء على التطورات الإيجابية التي حدثت منذ كانون الثاني/يناير من هذا العام. وأعتقد أن هذه نقطة يتعين مراعاتها عند إرسال بعثات في المستقبل.

خامسا وأخيرا، وأنا سعيد لأن كثيرا من المتكلمين قد تطرقوا إلى هذه المسألة، كانت هذه البعثة جيدة للغاية فيما يتعلق بالدعم السياسي واللوجيستي والإداري الذي وفرته سائر أسرة الأمم المتحدة. وأود أن أقول إننا أعجبنا حقا بما فعلوه أينما ذهبنا، ليس فيما يتعلق بدعم بعثتنا فحسب، ولكن أيضا بالنسبة للعمل الذي كانوا يقومون به في الميدان. ولقد رأينا ذلك خلال زيارتنا لبلدة مثل مبانداكا، ولمسنا كيف استطاعت الأمم المتحدة من لا شيء تقريبا، أن تبني هيكلا أساسيا لتلبية احتياجات الفرق التابعة لها، الأمر الذي أعطى دفعا هائلا من الثقة. وأعتقد أن مثل هذا النوع من الإسهام على أرض الواقع قلما يلاحظ. والمأساة هنا، بالطبع، هي أن الأمم المتحدة لا تلقى أبدا المصداقية الكافية على الإسهامات التي تقدمها. وأعتقد أنه من الواضح تماما، سواء من هذه البعثة أو من العمل الميداني، أن الأمم المتحدة قدمت فعلا الكثير من الإسهامات الإيجابية، التي نأمل أن المجتمع الدولي سيحيط علما بها. أما أولئك الذين يريدون أن ينكروا علينا ذلك، فإنني أتحداهم أن يفعلوا أفضل مما فعلته الأمم المتحدة في هذه المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود الآن أن أدلي ببيان موجز بصفتي الوطنية.

أعتقد أن النقاش الذي جرى هنا اليوم يظهر أنه يوجد اتفاق قوي بين أعضاء المجلس، وتوافق في الآراء بشأن الوضع في المنطقة. وأعرف تلك الرسالة التي بعثتها البعثة تحت قيادة السفير لفيت، والتي لقيت إشادة واسعة النطاق. وأضم صوتي إلى أصوات من أشادوا بها.

وآمل أن تلك الرسالة ستُسمع مرة أخرى هذا اليوم في بلدان المنطقة من خلال مناقشتنا. ولا أريد أن أكرر فحوى ما ذكره الآخرون، أو أن أستعرض جدول الأعمال برمته. فكل ذلك مدون. بل أود أن أشير إلى أن الأهمية التي يعلقها الأمين العام في ملاحظاته على الوضع الإنساني يجب أن تحفزنا جميعا وأن تدفع الجهود للمساعدة في معالجته. والولايات المتحدة تعتزم إنفاق نحو ٧٠ مليون دولار في المساعدة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا العام، ونأمل أن ينضم الآخرون إلى هذا الجهد.

وبالنسبة لجدول الأعمال المعروض علينا، أعتقد أن المهمة واضحة، وأن الرسالة مؤداها أن علينا أن نشرع في العمل، والأهم من ذلك أن على الأطراف أن تشرع في العمل وفقا لهذه الرسالة. وأعتقد أن المجلس كان واضحا تماما، وأن وفدي واضح تماما، وأن مجلس الأمن سيساعدها إذا هي ساعدت نفسها وإذا تحملت المسؤولية التي عليها أن تتحملها. وعلى الجميع أن يعملوا، وإلا فسيظل الجميع يقاسون. وهذا واضح جدا، أيضا.

والنجاح الحقيقي للبعثة – التي أقر بأنها كانت ناجحة – سيتمثل في المتابعة والأداء اللذين سنشهدهما في الأشهر المقبلة. ويتطلع وفدي إلى العمل مع الوفود الحاضرة هنا لتشجيع ذلك.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.